# مشاورات الصدر في أربيل "اختراق" يمهّد المراجعة الكبرى لأداء المالكي ويرسم ملامح القلق الشيعي حيال مسار الحكومة والتحالف التاريخي مع الكرد

**أجواء اللقاءات التي تشهدها زيارة السيد مقتدى الصدر إلى أربيل، والحوار الذي جمعه برئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وقادة بارزين في الإقليم أمس الجمعة، يمثل فرصة كبيرة للخروج بتفاهمات جيدة، لأنه يخلق نقطة انطلاق يمكنها أن تُنجح عملية مراجعة مهمة لمسار إدارة الدولة مع قادة الكتل البرلمانية، كما جاء ليرسم خارطة واسعة تضم محتجين من عيار ثقيل ومن كل المكونات، بشأن أداء رئيس الحكومة نوري المالكي، على نقيض تصور يحاول فريق رئيس الحكومة إشاعته لتصوير أن البلاد تمر بأزمة كردية – شيعية، أو شيعية – سنية. أجواء المشاورات التي استمرت على مدى يومي الخميس والجمعة الماضيين، رشحت مجموعة حقائق يبدو أنها ستلعب دورا مهما في التعبير بشكل أوضح وأكثر تأثيرا، عن حزمة من الاعتراضات سجلها قادة الكتل السياسية طيلة الفترة الماضية، على أداء نوري المالكي.**

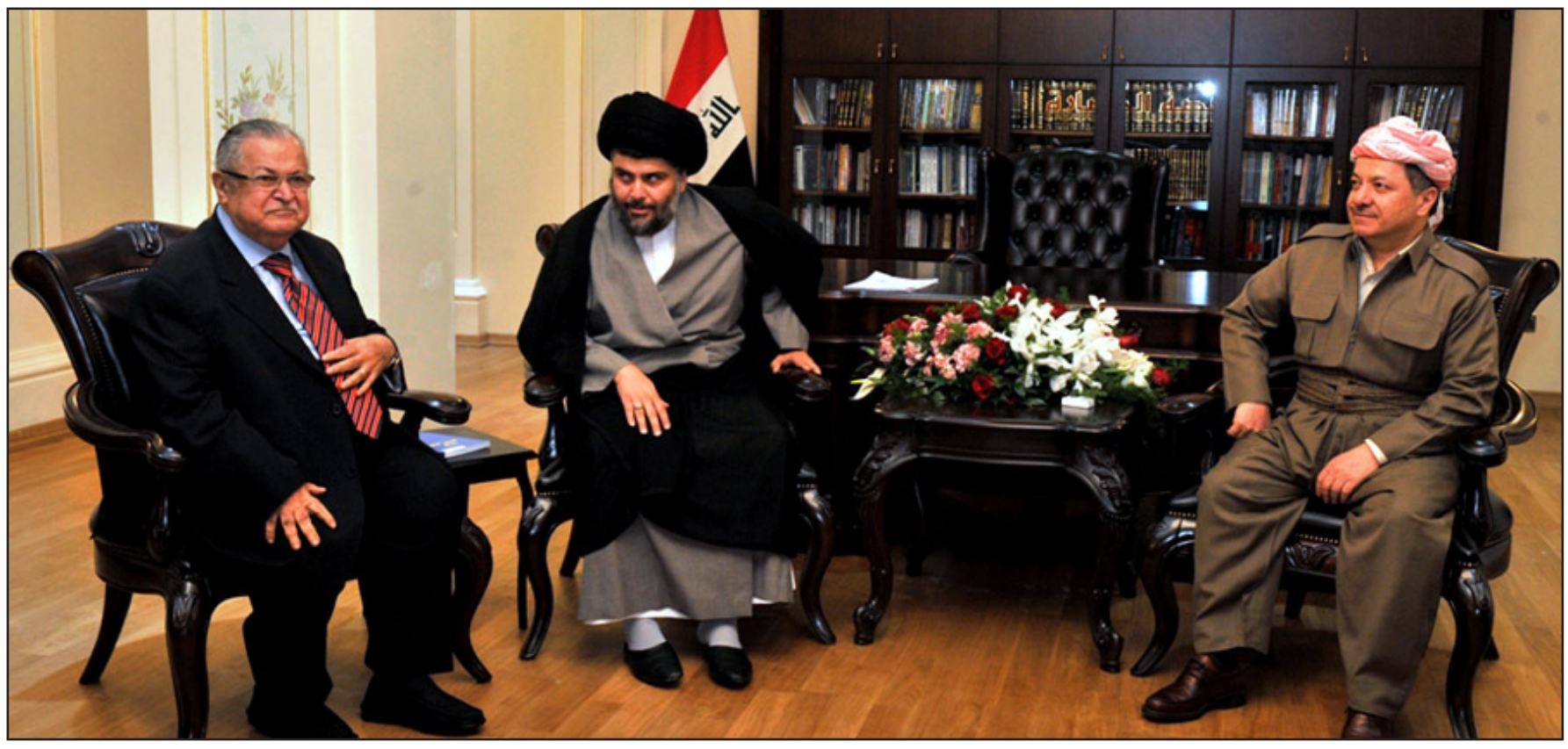
طالباني يلتقي الصدر وبارزاني

**كتب / المحرر السياسي:**

وما تترشح عنه لقاءات أربيل، لم يأت من فراغ. فالسيد مقتدى الصدر كان يؤكد على طول الخط أنه ليس راضيا عن أداء زعيم ائتلاف دولة القانون وسياسته التي تؤدي في كثير من جوانبها إلى تعريض "الوحدة الوطنية" بين المكونات الرئيسة، إلى الخطر. كما أن لقاء أربيل لم يأت بجديد حين أكد وجود تقارب أساسي بين الزعامات الشيعية والزعماء الكرد، لأن مستوى التفاهم هذا هو الذي سهل إبرام اتفاقية أربيل عام ٢٠١٠ والتي ولدت بفضلها الحكومة وحظي المالكي خلالها بولايته الثانية.

غير أن "الاختراق الجديد" الذي تحققه مشاورات الصدر في أربيل، والذي يأتي في ظروف صعبة تمر بها العملية السياسية، هو تبديد الصورة التي حاول ائتلاف السيد نوري المالكي إشاعتها بقوة في الآونة الأخيرة والتي تسعى إلى تصوير رئيس الحكومة بوصفه "حامي الشيعة" من "مخاطر ومؤامرات" يدبرها لهم شركاؤهم في السلطة.

الخطوة التي يقوم بها الصدر تنطوي على حقيقة أساسية هي أن الرأي العام الشيعي والعديد من مراكز القوى الشيعية، تسجل احتجاجات مهمة على طريقة المالكي في إدارة الدولة، وأن قطاعا واسعا من الجمهور الشيعي يحمل مخاوف تضاهي تلك التي تعبر عنها باقي القوميات والمذاهب، حيال السياسات المتعسفة التي اتبعها المالكي مؤخرا. وغير بعيد عن موقف الصدر ، ظل قادة المجلس الأعلى مثل زعيمه عمار الحكيم والنائب السابق لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، يسجلون قلقا بالغا إزاء أداء الحكومة، وذلك في موازاة اعتراضات أساسية سبق أن أكدها زعماء آخرون من التحالف الوطني مثل احمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني. النقاشات التي تجري في أربيل أيضا، تضع في الحسبان جملة من المخاطر تكتسب أهمية متعاظمة وسط الغليان الإقليمي الراهن. فمن جهة يبدو أن القادة يتولون قياس درجة الخطر التي تتعرض لها العلاقات الوطنية بسبب أداء رئيس الحكومة وبشكل أساس مخاطر ظهور "دكتاتورية" جديدة كما عبر أكثر من طرف مرات عدة. وهم يناقشون أيضا ما يمكن أن تقدمه هذه السياسات، من ذرائع لدول عديدة تعادي التجربة الديمقراطية في العراق وتتحين الفرص لضربها والنيل منها أو التبجح بأنها "تجربة فاشلة" لأن رئيس الحكومة "يقدم الأدلة" على حجم الإخفاق والتعثر. وكما يكشف حضور الصدر في أربيل أن الزعامات الشيعية لا تتفق مع المالكي في أسلوب إدارة الخلاف الوطني، فإن مشاورات اليومين الماضيين تتيح للمراقبين فرصة أن يختبروا صمود التحالف التاريخي بين زعامات الأكراد والقادة الشيعة، أمام اختبارات عديدة. وبدا واضحا أن أربيل حريصة على أن تكون أي عملية مراجعة تدعو لها القيادات الكردية، أو أي تغيير قد ينتج عنها، أمرا يمر عبر مشاورات معمقة وقناعات مشتركة مع الأحزاب الشيعية البارزة، دون أي استبعاد لجملة من التفاهمات الحاسمة مع باقي الأطراف وعلى رأسها العرب السنة في العراق. وعلى هذا الأساس يمكن أن نضع صورة لمشاورات أربيل مع القادة الشيعة ومع زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي الذي يُتوقع أن يبدأ زيارة مهمة إلى إقليم كردستان، إذ يفترض أن تتمخض عن طرح مطالب عراقية تمثل ابرز كتل مجلس النواب بحيث تكون المطالب الكردية جزءا غير منفصل أو مستقل عنها.

ووسط مطالب يُتوقع أن تكون متنوعة تمس الكثير من الملفات العالقة بين مختلف الأطراف، يحاول الجميع أن يبلوروا فرصة نادرة لهذه الكتل ولرئيس الحكومة نوري المالكي نفسه، للقيام بمراجعة عميقة لسياسات الدولة، وهي عملية بات من المستحيل تأجيلها أو الاستغناء عنها، لأنها تترجم بوضوح مدى القلق من أن تؤدي السياسات الراهنة إلى إجهاض العملية الديمقراطية في العراق. وهذا ما يشكل خطرا على المكون الشيعي قبل أن يكون مصدر قلق أو خطر للمكونات الأخرى.

لقد لخص السيد مقتدى الصدر جملة من اعتراضاته في ١٨ نقطة كشف عنها خلال مؤتمر صحفي في أربيل الخميس الماضي، وهي كما بدت قريبة في العديد من رسائلها ومستوياتها، من المقاربة التي يقدمها رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، للأزمة الراهنة. فالأطراف كلها تريد تصميم جملة مواقف تضع حدا للمسار الحكومي غير المنسجم مع روح الدستور، وهو مسار ظل يكرس ظاهرة الانفراد في صناعة القرارات الخطيرة التي تهم الجميع وتحدد مصائر مختلف الأطراف. محادثات أربيل ترسم اليوم منطلقا مهما لبدء عملية المراجعة المطلوبة التي يشترك فيها الجميع، وهي إذ لا تلغي بأي شكل من الأشكال مبادرة الرئيس جلال طالباني التي مرت عليها شهور عدة لعقد المؤتمر الوطني، فإنها تأتي للتأكيد على عدد من المرجعيات التي يستند إليها الحوار الوطني الوشيك. فهناك الدستور الذي يؤكد أن مجلس الوزراء يتولى تطبيق المشاركة الفعلية في صناعة القرارات الكبرى والمصيرية. وهناك اتفاق أربيل لعام ٢٠١٠ والذي تمخض عن صفقة وطنية هي الأب الشرعي لحكومة نوري المالكي الثانية. أما الخلافات بين المركز والإقليم فتنظمها ورقة المطالب الكردية ببنودها الـ١٩ والتي وافق عليها المالكي خلال مفاوضات تشكيل الحكومة. كما أن النقاط الـ١٨ التي أعلنها السيد الصدر في أربيل، تشكل اليوم مرجعية جديدة لهذا الحوار الوطني.

إن واحدة من النتائج المبكرة لمشاورات أربيل، هي وضع حد لمحاولة فريق رئيس الحكومة الترويج لفكرة الولاية الثالثة للمالكي. وهذا ما كشف عنه تصريح السيد ضياء الأسدي وزير الدولة السابق والأمين العام لكتلة الأحرار في تيار الصدر، قائلا لوسائل الإعلام أمس، انه تم بحث مسألة الاعتراض على إمكانية حصول المالكي على ولاية ثالثة "باعتبار أن رئيس الوزراء هو من دعا إلى ذلك وهو من دعا رئاسة الوزراء إلى إصدار قانون يصب في هذا الاتجاه".

المراجعات الواسعة التي تتوفر اليوم فرصة كبيرة لانطلاقها بحس مسؤول، تحمل ردا ينبغي توثيقه، على أصوات تريد أن تقوم بتحميل المكون الشيعي مسؤولية السياسات الخاطئة لرئيس الحكومة نوري المالكي، أو تريد أن تصور الشيعة وكأنهم يصطفون خلف محاولة للتفرد بإدارة العراق باسم المذهب الشيعي. لكن جزءا من المراجعة التاريخية هذه لا بد أن يؤشر بوضوح على أن المناطق التي تسكنها الغالبية الشيعية هي من ابرز المناطق التي تضررت نتيجة الإخفاق الحكومي على مختلف الأصعدة، وليس بعيدا عن الذاكرة أن أبناء تلك المناطق كانوا أول من تعرض إلى إطلاق النار حين قمعت الحكومة السابقة والحالية بتعسف الاحتجاجات الشعبية على تفشي الفساد والفشل في توفير الحياة الكريمة والخدمات الأساسية. إن الاحتجاجات التي خرجت من المعاقل التي يتحدث باسمها رئيس الحكومة اليوم، كانت الصوت المدني الذي تبلور للمرة الأولى منذ سقوط صدام ، على شكل اعتراض سلمي بدأ في البصرة والناصرية قبل عامين، ثم تبلور بشكل أوسع في بغداد ومختلف المحافظات، وقدم للساسة حقيقة كبيرة عليهم عدم تناسيها خلال محاولتهم تنظيم أهم عملية مراجعة لسياسة الدولة في عاشر أعوام التغيير، وفي ظل واحدة من اخطر الأزمات السياسية الخانقة التي نخشى جميعا أن تطيح بمبادئ التغيير والتعايش المشترك والتداول السلمي للسلطة الذي ناضل الجميع من أجله.

## نص مبادرة السيد مقتدى الصدر

أولاً: يجب تقديم مصالح العراق على المصالح الحزبية والطائفية والعرقية.

ثانياً: التأكيد على وحدة العراق وسلامته واستقلاله.

ثالثاً: العراق يجب أن يحظى بعلاقات طيّبة مع دول الجوار، بل وكل دول السلام.

رابعاً: نرفض أي تدخل خارجي بالشؤون الداخلية من أي دولة كانت.

خامساً: لابد من الوقوف بحزم ضد أي تهديد ، داخليا كان أم خارجيا تجاه العراق، وضد فئاته ومكوّناته.

سادساً: إسرائيل كيان إرهابي غاصب ومُعاد للشعوب والسلام، فلا مكان له في عراقنا الحبيب مُطلقاً.

سابعاً: العراق بصفته رئيساً للقمة العربية ، لابد أن يقف مع الشعوب العربية المظلومة لإيقاف نزيف الدم فيها، لاسيما في البحرين وسوريا.

ثامناً: العمل من أجل تقوية الحكومة العراقية، وذلك بإشراك جميع مكونات الشعب فيها، لدفع كل المخاطر عن هذا البلد.

تاسعاً: نفط العراق لشعب العراق، ولا يحق لأحد التفرد به دون الآخر.

عاشراً: السعي لاستقلالية القضاء العراقي، وعدم التدخل بعمله، وعدم تسييسه.

حادي عشر: الأقليات جزء مهم في الساحة العراقية، يتوجب علينا إشراكهم في بناء العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

ثاني عشر: العراق مهبط الكثير من الأديان والأنبياء والرُسُل، فعليه أن يكون الحاضنة لكل الأديان، وإعطاؤهم الفرصة لإقامة شعائرهم بما لا يضر الآخرين، والسعي من أجل استحصال حقوقهم المشروعة.

ثالث عشر: إلغاء سياسة التهميش.

رابع عشر: إلغاء سياسة الإقصاء.

خامس عشر: الحكومة بُنيت على التوافقات السياسية، وتُحل مشاكلها ضمن هذا النطاق.

سادس عشر: من الضروري تخفيف اللهجة الإعلامية التصعيدية، التي تزيد من التشنج والاحتقان السياسي.

سابع عشر: الحل هو الحل الوحيد لإنهاء الخلافات السياسية وغيرها، سابقاً ولاحقاً.

ثامن عشر: يتحتّم علينا السعي لإنهاء المناصب الأمنية والوزارات والهيئات الشاغرة وغيرها.

### الكشف عن جلسة تشاورية للقادة السياسيين في السابع من الشهر المقبل بدعوة من بارزاني

## التحالف الكردستاني: زيارة الصدر تاريخية والعملية السياسية تمر بمنعطف حرج

□ **بغداد / قاسم السنجري**

لم يمض يومان على دعوة الرئيس بارزاني لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر حتى كانت الاستجابة سريعة، كتسارع الأحداث وتعقيدات الموقف السياسي.

يومان فقط، نقلا الموقف من تضارب في التصريحات في بغداد إلى تصورات كثيرة لحلّ الأزمة، لخصها السيد مقتدى الصدر بمبادرة مكوّنة من ١٨ بنداً.

أربيل من جهتها أعلنت أن زيارة الصدر تعتبر زيارة تاريخية ومهمة وأنها استطاعت تحريك مزلاج النوافذ الموصدة نحو اتفاقات تنقل العملية السياسية من الأزمة إلى الحل.

إلاّ أن ائتلاف دولة القانون ، وعلى الرغم من ترحيبه بهذه الزيارة كان حذراً في الحكم على نتائجها ، ونفى عضو في ائتلاف دولة القانون ما أشيع عن زيارة السيد مقتدى الصدر إلى أربيل بأنها تحمل في طيّاتها نوايا لتشكيل تحالفات جديدة أو لتغيير خارطة التكتلات السياسية.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج في حديث مع المدى " إننا نرى أنها أتت بعد لقاء مقتدى الصدر والمالكي في طهران وكانت هناك إشارات للتفاهم حول دعم حكومة المالكي وتوحيد موقف التحالف الوطني ". وأكّد السراج أن التيار الصدري لا يستطيع أن يدخل في تحالفات جديدة أو يسهم في إضعاف المالكي، وأوضح قائلاً أن "بنود المبادرة الـ ١٨ فيها أكثر من بند يشير إلى حل القضايا حلاً دستورياً ، والى توضيح شكل الحكومة الحالية بأنها حكومة توافقية ، وإلى تقاسم ثروات البلاد بشكل عادل ، وهذه المبادرة بعمومها تصب في المصلحة الوطنية". وبيّن السراج ترحيب ائتلاف دولة القانون بزيارة الصدر إلى أربيل وأن ائتلافه يعتبر الزيارة خطوة جيدة ويرحب بها ، كونها ستفتح آفاقا جديدة لحل الأزمات والاختناقات التي تعاني منها العملية السياسية ، وهي فاتحة لانطلاق الحوارات بين الكتل السياسية. واعتبر عضو ائتلاف دولة القانون أن قضية منع المالكي من الحصول على ولاية ثالثة هي أمر سابق لأوانه ولا يمكن الحديث عنها في الوقت الحالي، وأشار السراج أن هناك أسبابا تقف حائلاً أمام مناقشة تمديد الولاية أو منعها، مؤكداً على عدم دستورية هذا المنع. وبيّن قائلاً " لا يمكن أن يتم المنع بما يخالف الدستور حيث لا يوجد نص دستوري يحدد عدد ولايات رئيس الحكومة وكذلك لا يمكن الحديث عن أمر لم يحدث بعد. واستغرب السراج من توجه الكتل السياسية للـ " التكهن" وافتراض أمر لم يحدث بعدُ، قائلاً "إن الترشيح لولاية ثالثة مرتبط بالانتخابات البرلمانية ولا يزال الوقت مبكراً على موعدها ، وإن حصل في حينه فالأمر سيكون متعلقاً بعدد المقاعد التي ستحصل عليها أي كتلة ومن سيختاره الشعب". التحالف الكردستاني اظهر الترحيب الحار بزيارة مقتدى الصدر ، وكان هذا واضحا في الاستقبال الرسمي الذي كان الرئيس بارزاني في مقدمته ، في إشارة إلى أهمية الزيارة .ويرى عضو في التحالف الكردستاني أن زيارة الصدر إلى أربيل تعد تاريخية ومهمة ، وبرر أهميتها كون العملية السياسية تمر بمنعطف حرج ، مما يتطلب تنسيقاً للمواقف بين الكتل والقادة السياسيين.

المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيّب ، كشف في حديث مع المدى أن الجلسة التشاورية ستعقد بناءً على دعوة من الرئيس بارزاني للقادة السياسيين في السابع من الشهر المقبل.

وأكد الطيّب قائلاً أن "هذه الدعوة لا تتقاطع مع المؤتمر الوطني بل ستسرع وتسهل انعقاده، حيث أن حضور قادة الصف الأول سيختصر الكثير من المعرقلات".

من جانبها أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أن أهم ما ناقشه زعيم التيار مقتدى الصدر مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني خلال زيارته لأربيل، هو عدم التجديد لرئيس الوزراء نوري المالكي بولاية ثالثة. ووصل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، عصر اول من أمس الخميس ٢٥ نيسان الحالي ، إلى أربيل بدعوة رسمية من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لبحث الأزمة السياسية وإيجاد الحلول المناسبة لها. وأكد التيار الصدري أن زعيمه يسعى لمنع وجود "دكتاتوريات جديدة" في البلاد، وفيما أشار إلى أن زعيمه سيترك موضوع التحالفات السياسية لكتلة الأحرار ولن يدخل في تفاصيلها، لفت إلى أن الصدر متخوف من وضع الدولة بكاملها.

وفي السياق ذاته أعلن الشيخ صلاح العبيدي المتحدث باسم السيد مقتدى الصدر أن " السيد الصدر يرفض أن يكون المنصب محصورا بيد شخص محدد" ، مشيرا إلى أن كل المتغيرات الآن مقبولة وممكنة". وكان السيد مقتدى الصدر قد كشف عن برنامج مكون من ١٨ فقرة قال أنه سيطرحه على القادة السياسيين.

هذا وقد عقد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اجتماعاً في مدينة أربيل الخميس الماضي بحثا فيه الأوضاع الراهنة في العراق ، كما اتفقا على رفض سياسة التهميش ضد أي طرف من الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية.

وقال الصدر في مؤتمر صحفي عقده في مطار أربيل فور وصوله أن البرنامج يتضمن الحفاظ على وحدة العراق ، وتحسين العلاقات مع دول الجوار ، وعدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي ، ورفض أي تواجد للكيان الصهيوني في العراق ، وأن يقف العراق إلى جانب الشعوب العربية باعتباره رئيسا للجامعة العربية ، وتقوية الحكومة العراقية من خلال إشراك جميع المكونات ، وأن النفط ملك للشعب ولا يحق لأحد التفرد به ، ويجب استقلال القضاء والاهتمام بالأقليات وإشراكهم بالعملية السياسية ، داعياً إلى إلغاء سياسة التهميش والإقصاء، وتخفيف اللهجة الإعلامية التصعيدية بين السياسيين ، وأن يتم اللجوء إلى الحوار وملء جميع الوزارات الشاغرة والهيئات.

وذكر موقع الاتحاد الوطني الكردستاني يوم أمس الجمعة انه " في بداية الاجتماع رحب الرئيس بارزاني بمقتدى الصدر، واصفاً زيارته إلى إقليم كردستان بالتأريخية، مشيراً إلى العلاقات التاريخية بين الجانبين، معرباً عن تطلع الكرد لتعزيز وتطوير هذه العلاقات". وأضاف "وبحث الجانبان الأوضاع الراهنة في العراق ، وتبادلا وجهات النظر حول الأوضاع الحساسة التي يمر بها العراق، وأكدا ضرورة إيجاد حلول مناسبة ومفيدة للتعامل مع المشاكل، وضرورة أن يكون الحوار طريقاً للوصول إلى حلول لهذه المشاكل".

كما اتفق بارزاني والصدر على رفض سياسة التهميش ضد أي طرف من الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية، كما أعربا عن تطلعهما لاستمرار الاتصالات في المستقبل بصورة تخدم جميع أبناء الشعب العراقي" بحسب موقع الاتحاد الوطني الكردستاني.

هذا وكشف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الخميس الماضي، انه التقى برئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته لإيران، وبحث معه الأزمة السياسية.

يذكر أن المالكي قام بزيارة إلى إيران الأحد الماضي التقى خلالها بكبار المسؤولين، لكن وسائل الإعلام لم تعلن عن لقائه بالصدر.

وكان التحالف الكردستاني أعلن أن زيارة مقتدى الصدر إلى أربيل تهدف إلى التوصل لاتفاق لوقف "الدكتاتورية" والحفاظ على "الديمقراطية" في العراق.

وأكدت كتلة الأحرار التي تمثل التيار الصدري في مجلس النواب، على أنها ستكون مع الكتل السياسية في حال إجماعها على سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. هذا وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد وصل إلى أربيل الخميس الماضي، وكان في استقباله رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ونائب رئيس إقليم كردستان كوسرت رسول علي ورئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني وبرهم أحمد صالح وعدد من وزراء حكومة إقليم كردستان.

استقبال رسمي حافل للسيد مقتدى الصدر في اربيل... أ.ف.ب